

نتائج الدلّ

■ **محمد نادر العمري***

شعبية نتائج الانتخابات التركية في الامس وما نجم عنها من تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية ودخول احزاب معارضة جديدة إلى المشهد السياسي في تركيا، سقوطاً مليئاً بالذل ليس فقط لرجب طيب اردوغان الذي أراد الاستئثار بالسلطة وتعديل نظام الحكم في الداخل التركي، بل لأوهام جماعة الإخوان المسلمين ومشروعها في تغيير معالم المنطقة، والذي وظف حزب العدالة والتنمية التركي منذ عام 2000 في الترويج له وتعويمه بغرض تغيير أنظمة الحكم السائدة واستبدالها بأخرى إسلامية تتهادن الكيان الغاصب وتنفذ الأجنداث الغربية، وهذا ظهر من خلال اتفاق حصل بين قيادات هذه الجماعات مع الإدارة الأميركية، إذ كشف موقع «ديكا الإسرائيلي» عن اتفاق سري بين «الإخوان المسلمين» وواشنطن في 2011، مضيفاً أن السياسة التي ينتهجها الرئيس الأميركي باراك أوباما في المنطقة العربية هدفها دفع الإخوان المسلمين ومساعدتهم لاعتماد الحكم بدلاً من القادة العرب الحاليين.

حيث شهدت العلاقة التركية العربية عدداً من المراحل، بدأت إبان الغزو الأميركي للعراق ورفض تركيا في حينها استخدام أراضيها للغزو وللقترب من العرب والبدء بتنفيذ معاهدة «صفر مشاكل» مع الدول المجاورة، الأمر الذي أدى إلى انعاش الاقتصاد التركي وارتفاع مستوي المعيش بشكل كبير وسريع وصل إلى 14 في المئة، إضافة إلى لعبها دوراً مهماً في القضايا السياسية في ما يخص ملفات المنطقة، وفي عام 2011 ومع انطلاق ما سمي بالربيع العربي بدأ المشروع الأردوغانّي يظهر على حقيقته خدمة للإيديولوجية الإخوانية، وظهر السلوك السياسي التركي الداعم لوصول أنظمة دينية بأي شكل للسلطة سعياً منها إلى استعادة نفوذ الإمبراطورية العثمانية من تونس وصولاً إلى سورية مروراً بليبيا ومصر، ولكن وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة في مصر وإسقاط حكم الإخوان بقرار شعبي، والصمود السياسي والعسكري للدولة السورية في التصدي لمخطط التقسيم طيلة السنوات الأربع الماضية ساهم بشكل كبير في إسقاط المشروع الإخواني. أما المرحلة الثالثة، فهي التي بدأت مع اللحظة الأولى لإعلان نتائج الدلّ بالنسبة لأردوغان وحزبه وتشير إلى أن تركيا متجهة نحو مرحلة من الغموض السياسي مترام من اضطرابات اقتصادية قد تؤدي بدورها لسحب الاستثمارات الأجنبية والتي تشكل 70 في المئة من السوق التركية.

وهنا يمكن القول بأن هناك عوامل عديدة ساهمت في تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية وعدم قدرته من تحقيق أكثر من 40.79 في المئة من الأصوات أهمها، بأن اردوغان الذي اعتبر نصره في عام 2011 هو نصر لعواصم دولية منها دمشق وطهران والقاهرة وبغداد وذياتها العواصم التي قلبت الطاولة فوق رأسه بسبب تدخله في شؤونها والاستمرار في زعزعة استقرارها من خلال دعم المجموعات المسلحة وحركات التمرد وتدريبها وتسليحها ودخوله في تحالفات لا تخدم مصالح الشعب التركي وإسهامه بشكل مباشر في إيجاد حركات إرهابية متطرفة مثل داعش وجبهة الصرة والدخول معها في علاقة ترابطية وظيفية، وتورط العديد من المسؤولين والقيادات حزب العدالة بعلاقة مع هذه الجماعات وإيجاد بيئة وظروف مناسبة لتكون الأراضي التركية ساحة لهذه الجماعات ونقطة انطلاقها وفق تصريحات لمسؤولين غربيين وفي مقدمهم نائب الرئيس الأميركي جون بايدن والمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل.

هذا التورط التركي في دعم الإرهاب والتآمر على الدول الجوار وبخاصة سورية والعراق، ساهم بشكل رئيسي في حدوث تراجع اقتصادي تمثل بتراجع معدلات النمو لأكثر من 6 في المئة وانخفاض قيمة صرف الليرة التركية 40 في المئة، الأمر الذي ساهم في زيادة معدلات البطالة بين الشباب ووفقاً لإحصاءات حكومية تركيا وصلت إلى 14 في المئة، فضلاً عن تراجع السياسة نتيجة التخوفات الأمنية ووجود ثقل العمالة السورية والعراقية التي فشل اردوغان من خلال إنشاء مخيمات لها على أراضيها بتحويلها من ورقة ضغط إنساني ضد الدولتين في المحافل الدولية، فأصبحت تشكل ل عبئاً داخلياً يزيد من معدلات البطالة، ناهيك عن ملفات الفساد التي تورط بها اردوغان والمقربون منه في المجالات القضائية والمالية والسياسية والاستمرار في قمع الحريات وعدم الاعتراف بحقوق المكونات العرقية داخل تركيا من كرد وأرمن.

لذلك التمتع قليلاً في قراءة المشهد السياسي التركي اليوم يشير نحو الغموض والضبابية بعد ظهور هذه النتائج والتي سيكون لها تأثير مباشر على سياسات الداخلية والخارجية، فالرئيس التركي رجب طيب اردوغان سيستيف رئيس حزب العدالة والتنمية أحمد داود أوغلو لتشكّل الحكومة المقبلة، وبعد ذلك سيعتقد اردوغان في قصره «بوجود الصراصير أو عدمه» من دون أي صلاحيات تجيز له التغييرات الدستورية التي كان يحلم بها ليسيطر على زمام الحكم، فالرئيس التركي ورئيس الحكومة أوغلو هو بين خيارين ثلاثة، إما أن يقبل بحكومة ائتلافية لأول مرة على غير العادة مع أحد احزاب المعارضة أو جميعها ستحتد تغذراً جوهرياً لا محال في السياسة الخارجية، وستحد من التدخل التركي في الشؤون السورية والعراقية، أو أن يقوم اردوغان بتكليف أحمد داود أوغلو بتشكيل الحكومة الجديدة بإمرها بالبقاء على السلطة حتى لو لم تحصل على ثقة البرلمان، لأنه وبجسب الدستور يحق للرئيس تكليف الحكومة البقاء في الحكم حتى إجراء انتخابات مبكرة خلال 90 يوماً بعد فشل الحكومة في الحصول على ثقة البرلمان، أو أن يقوم رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو بتقديم استقالته من منصبه كزعيم للحزب، بحسب ما قال خلال الحملة الانتخابية وبعد تحمّله أو تحميلة مسؤولية تراجع شعبية الحزب في فترة رئاسته، إلا أن اردوغان لن يكف أحداً من قيادات المعارضة بتشكيل الحكومة، وهو ما يامر به الدستور، وذلك لسدّ الطريق أمام ائتلاف حكومي قد ينهي سلطته إلى الأبد، وبالتالي الذهاب إلى حرب أهلية تجعل من هذه الانتخابات مفصلاً حقيقياً ومهماً في تغيير تاريخ تركيا وأقعها الجيوسياسي.

* مختص في العلاقات الدولية

بريطانيا تهدد موسكو بصواريخ نووية أميركية والأخيرة تحذر من تصعيد التوتر

أعلنت بريطانيا أمس نشر صواريخ نووية أميركية في أراضيها، بمثابة «إشارات واضحة» للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فيما اعتبر الكرملين أن هذه التصريحات لن تؤدي إلى التصعيد التوتر.

وقال دميتري بيسكوف في المناطق الصحافي باسم الرئيس الروسي في معرض تعليقه على التصريحات المنشوية لوزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند: «نعم، تجري مناقشات بشأن هذا الموضوع، ولا شك بأن خطوات تتخذ في جرى تصعيد التوتر لاتصن في مصلحة أحد».

وتابع أن تناول هذا الموضوع بحد ذاته لا يساهم في تعزيز الثقة المتبادلة وتوازن المصالح، وذكر بيسكوف أن تصريحات هاموند لا تتضمن تفاصيل معينة، منوهاً بأن الكرملين سيراقب التطورات حول هذا الموضوع عن كثب.

وأعلن وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند أن بلاده مستعدة لاستضافة صواريخ نووية أميركية مجدداً، على خلفية تنامي التوتر في العلاقات مع روسيا، مشيراً إلى أن على لندن أن ترسل إلى بوتين «إشارات واضحة»، رداً على «مفازر مقلقة»، متعلقة بتكثيف النشاط العسكري الروسي، بما في ذلك نشر صواريخ جديدة في مقاطعة كالينينغراد المطلة على بحر البلطيق.

وكانت قيادة القوات البرية الروسية أعلنت في الآونة الأخيرة خطأً تجهيز لواء الصواريخ المرابط في كالينينغراد بمظلمات «إسكندر-إم» بحلول 2018، مثل ألوية الصواريخ الأخرى في الجيش الروسي.

ونقلت صحيفة «ديلي ميل» عن هاموند قوله في هذا السياق: «علينا أن نرسل إشارات واضحة إلى روسيا معناها أننا لن نسمح لها بتجاوز الخط الأحمر الذي حددناه».

وأضاف الوزير أن فكرة نشر صواريخ نووية أميركية في الأراضي البريطانية ما زالت تحمل طابعاً افتراضياً، باعتبار أن الغرب لا يريد أن يبادر إلى «استفزازات مفرطة»، وإطلاق سباق التسلح من جديد على خلفية الأزمة المتواصلة في أوكرانيا. وقال: «ستتابع تطور الأحداث، ونحن نعمل بالتنسيق وثيق مع الأميركيين». وكانت وسائل إعلام قد ذكرت الأسبوع الماضي أن واشنطن تدرس خيار نشر صواريخ مجنحة وبالستية في أوروبا أو آسيا رداً على الانتهاكات الروسية المزعومة لاتفاقية الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى، في حين أعربت موسكو عن قلقها من مثل هذه الأنباء، وجدتت نفيها لجميع الاتهامات الأميركية في هذا الشأن.

البناء

لو كنت مواطناً أو معارضاً سورياً... لقاتلت التكفيريين

■ **د.نسيب حطيط***

سأتحدث كمواطن سوري بلا ترغيب ولا ترهيب، وأقارن بين تاريخي شباط 2011 وحزيران 2015 وماذا كسبت مواطن وماذا خسرت؟ وهذا لسان كل سوري لم يسرق ولم يتاجر بالدم ولم يخطف ولم يبع موقفه السياسي للمخابرات القوية والبعيدة، وجردة الحساب بسيطة وفق ما يلي:

كنت أسجل اولادي في الجامعات والمدارس مجاناً، أما الآن فلا مدارس ولا جامعات ولا تعليم في مناطق ما يسمى «الثورة» التي تحزّم المنطق والفلسفة والرياضيات والكيمياء والموسيقى والرسم والرياضة وغيرها، فالثورة سرقت منا كتبنا ومدارسنا وأقلامنا التي أعطينا إياها الدولة.

كنت أحصل على التكوين المدعوم من أرز وسكر وطنحين وغيره، والآن لا أحصل حتى على المساعدات التي تأتي باسمي كمواطن يبيعها «الثوار» بالأسعار الغالية أو يحكرونها لأنفسهم.

كنت أصرف الدولار بخمسين ليرة قبل الثورة، والآن وصل إلى حوالي 300 ليرة سورية، أي نقصت مدخراتي ست مرات وتاكل راتبتي أيضاً، وهذا ما فعلته «الثورة» بي وبالوطنين.

كنت أطلب بحرية الرأي والمعارضة والنقد وكنت لا أحصل على ما أتمنى من حرية مطلقة مع أن النظام بدأ بتوسيع مرحلة النقد المنظم، لكن «الثورة» وعدتني بأن أكون حراً في كل ما اعتقد وما أؤمن... لكنني الآن لا أجرؤ على الإصاح عن مذهبي أو عقيدتي ولا سأتعرض للذبح، إن لم أكن مع التكفيريين الذين يتولون الأمور حينما أسكن، حتى لو كنت مع «داعش» فستذبحني «النصرة»، والعكس بالعكس، ولا أستطيع أن أدخن أو أخلق لحبتي، ولا تستطيع القنابات الخروج وأشباه كثيرة أنتم تعرفونها، واتعزض للجلد والذبح والحرق إن صغفتي «الثوار» معادياً... لكن النظام لم يذبح ولم يغتصب



اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن الغرب أصبح رهيناً لتصرفات كيف التي بادرت إلى تصعيد الوضع في منطقة دونباس قبيل انعقاد قمة G7.

وقال لافروف في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره البيلاروسي فلاديمير ماكيي في موسكو أمس: «إننا ندعو شركاءنا الغربيين إلى منع الاتكاسات تؤدي للعودة إلى القرارات العسكرية»، لا يمكن التوصل إلى تسوية للأزمة بالوسائل السلمية إلا بجهود مشتركة يبذلها جميع الأطراف ذات التأثير في طرفي النزاع من أجل تطبيق اتفاقات مينسك، وذلك «لأن البديل الوحيد هو السيناريو العسكري الذي نتذكره كيف من وقت لآخر».

ولفت الوزير الروسي الانتباه إلى أن التصعيد الأخير في دونباس جاء قبيل انعقاد قمة مجموعة G7، قائلاً: «يبدو أنهم (كيف) أرادوا تصعيد الوضع لأقصى درجة قبل انعقاد هذه القمة، علماً بأن زعماء الدول السبع أعلنوا في وقت سابق أن العقوبات على روسيا ستبقى حتى تطبيق روسيا لاتفاقات مينسك».

واعتر ان هذا الوضع أصبح ورقة رابحة بيد كيف، التي تعمل على إحباط تنفيذ اتفاقات مينسك، من أجل إلحاق الضرر بروسيا، علماً بأن ذلك يمنح رفع العقوبات المفروضة على الأخيرة. أما الشركاء اللذين فاصبحوا، بحسب لافروف، وهائن لتصرفات كيف، بسبب ربطهم بين العقوبات وتنفيذ اتفاقات مينسك.

كما أعرب وزير الخارجية الروسي عن أمه في ألا تؤدي الاستفزازات الأخيرة في منطقة دونباس إلى إحباط عملية التفاوض المتواصلة في مينسك. وأشاد بسير المفاوضات بعد تشكيل 4 لجان فرعية معينة بتطبيق جوانب معينة من اتفاقات مينسك، وذلك في إطار مجموعة الاتصال الخاصة بأوكرانيا، قائلاً: «هناك بوادر

على تبلور توافق، ما زال بحاجة إلى بذل جهود جديدة إضافية لتسيقه، لكن كل شيء بيد المفاوضين وهو أمر يمكن تحقيقه»، وانا اعول كثيرا على ألا تؤدي الاستفزازات الأخيرة حول بلدة ماريونكا والتصريحات العدوانية إلى إحباط هذه العملية، ولعل أن تجتمع اللجان الفرعية في أقرب وقت لمواصلة العمل».

وفي السياق، أكد لافروف أن موسكو ستحتد جمهوريتي دونيتسك وغانسك الشعبيتين على تطبيق اتفاقات مينسك، وتامل أن يحدو الغرب حذوها في ما يخص التأثير في السلطات الأوكرانية.

ويشان استقالة هايدي تاليافيني مبعوثة منظمة الأمن

وزير الخزانة الأميركي يدعو إلى توقيع الاتفاق النووي

أمانو؛ الاتفاق المبدئي يكشف أي بعد عسكري في ماضي إيران

دعا وزير الخزانة الأميركي جاكوب ليو إلى توقيع اتفاق نووي مع إيران، مشيراً أن الخيار الدبلوماسي هو الحل الأفضل في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني.

وقال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو أمس إن

أي أبعاد عسكرية محتملة لبرنامج إيران النووي يمكن أن تتضح إذا تم تطبيق الاتفاق المبدئي الذي أبرم في نيسان بين طهران والقيو العالمية ليستأنف.

وقال أمانو وفقاً لنص كلمته:



ولم يدمر البيوت ولم... ولم... هذا ما عطلتني «الثورة» من حرية الرأي؛

كنت أعرف أنّ الرئيس الراحل حافظ الأسد لم يوقع اتفاقاً مع العدو «الإسرائيلي» ولم يتنازل عن أمتار قليلة، فجاءت الثورة وقالت إن الله لم يأمرنا بقتال «إسرائيل»، و«النصرة» تعالج جرحاها في المستشفيات «الإسرائيلية»، و«الإسرائيليون» يشكرون «الثورة السورية» لاستنزافها الجيش والمقاومة بينما يستريح الجيش «الإسرائيلي»... هذا ما فعلته «الثورة» في قلب العروبة النابض وحولته إلى قلب الصهاينة والأمريكيين النابض!

كنت أعرف أنّ بلاد الشام ومساجدها منابر الفكر والمعرفة عند أهل السنة والجماعة، ولم يك في بداية الخليج أحد من المفكرين سواء في عهد الأمويين أو العباسيين أو بعدهما، فشاهدت الشيخ البوطي يُغتال في المسجد ورأيت للمساجد والكناش تهدم في سورية والعراق وتنش قبور الصالحين وتدمر المستشفيات وتنتهب المصانع وتهدم السدود ومحطات الكهرباء والمياد وغيرها من قبل «الثورة».

كنت أدرس في الكتب المدرسية وأزور آثار سورية والإرث الإنساني العائد إلى آلاف السنين، ثم رأيت الثورة تهدم كل حضارة سورية والعراق فتحو تاريخ سورية ليكتبه اللصوص والذباحون باسم «الثورة»!

كنت أسافر مع عائلتي من دمشق إلى أقصى سورية في الجنوب والشمال، وكان الطلاب صبايا وشبابا يسافرون في الباصات ليلاً ويشعرون بالآمان، أما الآن في ظل «الثورة» فلا أجرؤ على الخروج ليلا حتى في الحيّ، إلا في المناطق خارج سيطرة «الثوار» لأنه في مناطق «الثورة» لا أعرف الحواجز مع من وضعتن، فكل مجموعة لها أميرها الحاكم من أول الزاروب إلى آخره... وفي كل لحظة أنتظر الذبح لاني لست مع «الأمير» الذي لا أعرفه!

لم يكفّرني النظام لاني لست مع حزب البعث، يمكن أن

كوا ليسا

طلب مسؤول فاتيكانى

لدى سماعه سؤال

أحد القادة السياسيين

اللبنانيين عن سبب إصرار

الفاتيكان على ذهاب

البطريك بشارة الراعي

الى دمشق في ظل حكم

العبيد... هذا ما فعلته «الثورة»!

لن أكتب المزيد... لكن لو كنت «معارضاً» أو محايداً وأنا

أرى أهلي وجيراني يذبحهم الغرباء التكفيروين ويدمرون ماضي آبائنا وأجدادنا... فهل سابقى فائراً أساعد في اغتصاب

بلدي ووطني وأذبح أهلي؟

هل سابقى دليلاً للغرباء والتكفيريين الذين تقوهم المخابرات التركية والصهيونية تخريب وطني واغتصاب

جيراني أم سأتوب وأوجه بندقيتي إلى القتلّة التكفيريين؟

لو كنت مواطناً فهل أبقي على الحياذ بين الذي يدافع عن وطنه وأهله وكرامته وبين «الناس» المتحالف مع التكفيريين

والصهاينة؟

هل حماية سورية والعروبة والإسلام من التكفيريين مسؤولية الجيش والدفاع الوطني والحلفاء أم مسؤولية كل وطني سوري؟

يمكن لنا كسوريين أن نحل مشاكلنا وأن نحتضن بعضنا بعضاً وبتنازل لسورية وليس على حساب سورية،

والدمم بداية الطريق والتوية مدخل الوطنية... فلنتخذ ضدّ التكفيريين لتبقى سورية وشعبها وجيشها وتبقى المعارضة والعروبة والإسلام والمسيحيين في ثقاهم وكرامتهم.

* سياسي لبناني

أوباما يرى الحل السلمي للأزمة الأوكرانية ممكناً فقط على أساس وحدة أراضيها

لافروف: الغرب أصبح رهيناً لموقف كيف غير البناء

كثيرة بين المدنيين، مؤكداً أنّ كيف لا تريد سقوط المزيد من الضحايا بين الأوكرانيين واستقبل كل ما بوسعها للحيلولة دون سقوط خسائر كبيرة بين المدنيين.

وفي شأن متصل، أعلن أندريه باروبي نائب رئيس البرلمان الأوكراني أن هدف أوكرانيا هو الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وقال: «هدف أوكرانيا هو الانضمام إلى الناتو»، متذكراً بأنّ قمة الحلف في بوخارست في 2008 أقرت بحق أوكرانيا في الانضمام إلى «الناتو». وأكد نائب رئيس البرلمان الأوكراني: «مهمتنا تتمثل في أن نقوم بكل ما بوسعنا لتكثيف من كل المتطلبات التي نواجهها من أجل تحقيق هذا الهدف بأسرع وقت ممكن».

في السياق ذاته، قال باروبي إن كيف تنوي إكمال عملية إقامة نظام لامركزي وإجراء إصلاحات في الدستور الأوكراني قبل الخريف المقبل، مؤكداً أنّ النظام اللامركزي سيقام في كل أنحاء البلاد وأن الحديث لا يدور عن إقامة نظام فيدرالي في أوكرانيا.

وصرّحت إيرينا غيراشينكو ممثلة أوكرانيا في اللجنة الفرعية للشؤون الإنسانية التابعة لمجموعة الاتصال الخاصة بتسوية الأزمة الأوكرانية أنّ أكثر من 300 أسير من المواطنين الأوكرانيين محتجزون حالياً لدى قوات دونيتسك وكذلك في روسيا، مشيرة إلى أنّ هناك أكثر من 1200 مفقود.

وأشارت غيراشينكو في اجتماع المجلس البرلماني «أوكرانيا – الناتو» إلى أنّ الجانب الأوكراني يدعو إلى إشراك الصليب الأحمر الدولي في عملية البحث عن المفقودين وأثبات هويتهم، منتهمة الجانب الروسي بحرقه «المباردات كافة الرامية إلى البحث عن سبل تخفيف التوتر وتقديم المساعدات الإنسانية».

وأضافت أنّ 11 مواطناً أوكرانياً محتجزون حالياً في روسيا، وأن الاستخبارات الأوكرانية تملك معطيات غير مؤكدة تشير إلى أن عدد المحتجزين الأوكرانيين قد يبلغ 30 شخصاً، داعية المجتمع الدولي لممارسة الضغط اللازم من أجل الإفراج عن جميع الأسرى من دون شروط مسبقة وفقاً لاتفاقات مينسك.

وطالبت غيراشينكو بعثة المراقبة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن تقوم ليل نهار بمراقبة الوضع في منطقة شيروكينو شرق ماريوبل في جنوب مقاطعة دونيتسك، وهي المنطقة التي تتعرض لضصف مستمر على رغم محاولات نزع السلاح فيها.

المكسيك؛ نسبة المشاركة

في الانتخابات دون 50 في المئة

عشرات الملايين من الناخبين بأصواتهم شوهتها هجمات على مراكز الاقتراع في عدد من المناطق، حيث أحرق محتجون في بلدة تيستلا بولاية غرييرو 28 مركز اقتراع من أصل 54، وفي ولاية أوهاكسا اعتقلت القوات الأمنية 90 شخصاً بسبب عدد من المخالفات، وفي ولاية تشياباس اعتقل 15 شخصاً.

وساعدت الإجراءات الأمنية الناخبين في مناطق التوتر في تجنب مصادمات عنيفة، حيث أرسلت السلطات إلى ولايات غرييرو وأوهاكا وتشياباس وميتشوكان نحو 18 ألفاً من رجال الأمن الفيدرالي وقوات الجيش وفرضت حظراً مؤقتاً على بيع الكحول.

«بيغيدا» تحقق اختراقاً في انتخابات بلدية ألمانية

وشكّلت النتيجة نجاحاً لحركة الوطنيين الأوروبيين ضد أسلمة الغرب» التي حشدت في ذروة تربعها في منتصف كانون الثاني 25 ألف شخص في دريزدن، كما تمكّنت «بيغيدا» قبل أن تضعها خلافات بين قائدها، من الانتشار إلى مدن أخرى حيث اتخذت في معظمها مواقف علنية معادية للأجانب.

ومن المقرر أن تنظم دورة ثانية في الانتخابات البلدية في 5 تموز بسبب عدم نيل أي من المرشحين تأييداً مطلقاً.

أحرزت حركة «بيغيدا» المناهضة للأسلمة في ألمانيا المركز الرابع في الانتخابات البلدية في مدينة دريزدن

ونالت نحو 10 في المئة من الأصوات. (الاستفزازات وحلت مرشحها تاتيانا فيستراينغ، في أول مشاركة للحركة في الانتخابات، وفي المرتبة الرابعة، بعد مرشحة حزب الاشتراكيين الديموقراطيين اليسار المتطرف وأنصار البيئة في المرتبة الأولى، ومرشحة الحزب الليبرالي في الثانية، ومرشحة حزب المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في المرتبة الثالثة ما يشكل تراجعاً.